

وسائل التوجيه النحوي للخطاب القرآني لدى ابن جني (ت392هـ)

Means of grammatical guidance for Quranic discourse according to Ibn Jinni (d. 392 AH)

تكوك الحاج

جامعة لونيبي علي- البليدة2- (الجزائر)

tekouk.alhadj@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/03/03

ملخص:

تروم حيثيات هذه الورقة رصد وسائل التوجيه النحوي وأدوات التأويل، التي عول عليها أبو الفتح عثمان بن جني في توجيه المظاهر اللغوية داخل الجملة القرآنية، على أساس أن القرآن الكريم شكل مصدرا أصيلا لتقنين القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي أطرت صلب النظام اللساني العربي. وستحاول هذه المداخلة معاينة تلك الأدوات التوجيهية المعتمدة من خلال العناصر التالية: مقدمة، التوجيه والتأويل النحوي، وسائل التوجيه والتأويل النحوي، الحذف والتقدير، التقدير في تأويل التقديم والتأخير، الزيادة، الحمل على المعنى، التضمن، الاستئناف، الجنس، الحمل على المعنى، خاتمة.

الكلمات المفتاحية: الجملة، التأويل، التوجيه، التضمن، العدول، التقديم والتأخير، التقدير، النحو، الصرف.

Abstract:

The reasons for this paper intend to monitor the means of grammatical guidance and interpretation tools, which Abu Al -Fath Othman bin Jenni relied on directing linguistic manifestations within the Quranic sentence, on the basis that the Holy Qur'an formed an original source to legalize grammatical rules and linguistic laws that frame the core of the Arab linguistic system. This intervention will try to examine these approved guidelines through the following elements: Introduction, guidance and grammatical interpretation, the means of guidance and grammatical interpretation, deletion and appreciation, appreciation in the interpretation of presentation and delay, increase, pregnancy on meaning, inclusion, appeal, sex, pregnancy on the meaning, conclusion .

Keywords: Sentence, interpretation, direction, implication, change, precedence and delay, appreciation, grammar, morphology.

. مقدمة:

يُعتمد إلى التوجيه التحوي أو التأويل في الأجناس الكلامية بما فيها الكلام القرآني حين تخرج التراكيب اللغوية أو بعض مكوناتها عن القواعد اللغوية وقوانين الأسبقية اللسانية، لذا يلتمس في تحليل هذه التراكيب وتوجيهها أو تفسيرها وسائل معينة يتحقق من خلالها التوفيق بينها، وبين القواعد، وعادة ما يتم هذا الربط عن طريق التأويل النصي، وبخاصة إذا كانت مدونة التحليل هي الشعر، كونه مجالا فسيحا له، لما له من سمات خاصة تجعله يخالف القواعد اللغوية وينتهك أدبياتها تماشيا والمقاصد التي يرنو الشاعر إلى تحقيقها، ومن ثمّ تجعله مدعاة للتأويل، ذلك أنّ "الشعراء أمراء كلام يصرفونه أنّ شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وعطفوا على هذا سنحاول التحدث عن الجانب التحوي في التوجيه والتأويل في ضوء التحاليل اللغوية التي مارسها أبو الفتح عثمان ابن جني لبعض النماذج القرآنية.

2. التوجيه والتأويل التحوي

1.2 . التأويل:

يشقّ مصطلح التأويل من المادة اللغوية (أول) أو (الأول) الذي يعني "الرجوع"، وعلى هذا سبغوا الجانب الاصطلاحي للتأويل في الفكر التحوي اللغوي هو "رد ظاهر النصّ أو الرجوع به إلى المراد منه حقيقته من الناحية التركيبية"، ومن ههنا تكاد الدلالة المعجمية للتأويل أن تتطابق مع الدلالة الاصطلاحية له، وبهذا الاعتبار، حدّد ابن جني الوظيفة التحوية لكلمة "طفل"، وحلّلها من منظور السياق اللغوي الذي احتواها، في قوله تعالى ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: 5]

لقد وردت لفظة "الحال" المنصوبة بصيغة المفرد (طفلا)، لا بصيغة "الجمع" أطفالا" المناسبة لضمير الجمع العائد على المخاطبين في (يخرجكم)، ولعل هذا المظهر اللغوي هو عدول عن قانون السياق اللغوي والنظام التحوي، وفي هذا الإطار، نحأ أبو الفتح في تفسير هذه الظاهرة منحى آخر يغاير التخریجات اللغوية والتوجيهات النحوية العاجزة عن تفسيرها، من وجهة نظره، يقول أبو الفتح عثمان ابن جني في كتابه "المحتسب" مؤولا هذا العدول التحوي: (فحسن لفظ الواحد هنا لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان وتحقير لأمره، فلاق به ذكر الواحد لذلك لقلته عن الجماعة ... وهذا ممّا إذا سئل الناس عنه قالوا: وضع الواحد موضع الجماعة اتّساعا في اللغة، وأنسوا حفظ المعنى لتقوى دلالة عليه وتنضمّ بالشبه إليه)¹.

إنّ المواءمة بين المعنى الصّغير المدلول عليه باللفظة (طفلا) في هذا السياق القرآني الرّاصد لمراحل حياة الإنسان ومعنى القلّة المستوحى من صيغة الإفراد، هي سرّ العدول في رأيّه عن الجمع إلى الإفراد في آية الحج. وينبغي أن نشير -في هذا المقام- أنّ عددا غير يسير من المفسّرين توقفوا عند الآية نفسها لتوجيه هذا العدول، ويمكننا أن نلخص هذه التوجيهات وفق الآراء الآتية²:

- قيل في الرأي الأول أنّ الغرض من هذا العدول هو الدلالة على معنى "الجنس".
- وقيل في رأي آخر، إنّ لفظة "الطفل" المنعّدة هي في الأصل "مصدر" والمصادر لا تجمع.
- وقيل في رأي ثالث، إنّ المعنى يُخرج كلّ واحد منكم طفلا.

- وقيل في رأي رابع، أنّ الغرض من ذلك هو التوسّع في اللغة³.

ولعلّ هذه الآراء كلّها - كما نلاحظ - هي تخريجات لغوية وتوجيهات نحوية للظاهرة، أغفلت الدور التعبيري الذي اضطلعت به الكلمة داخل سياقها اللغوي، ومن ثمّ أمكننا القول أنّ ابن جيّ مارس التّأويل التّحوي لموضع الكلمة لجعلها تتوافق مع مقصدية السياق اللّغوي التي تترجم الغرض الأساسي الذي أريد له هذا العدول، وبالتالي فقد صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية، احتاجت لتأويل وتوجيه وتدبر، وعلى هذا المنوال "أول النّحة الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"⁴.

إنّ التّأويل والقول به في التّحو يعتمد على افتراض أنّ للتراكيب باختلافها والجمل والقواعد شكلاً تجريدياً أساسياً مفترضاً، وهو ما أطلق عليه "أصل الوضع" أو البنية الأساسية⁵، على اعتبار أنّ البنية الأساسية للجملة الخطائية الإعلامية في العربية، هي: الفعل والفاعل بالنسبة للجملة الفعلية بشروط معيّنة، والمبتدأ والخبر بالنسبة للجملة الاسمية وبشروط محدّدة أيضاً، وعلى الجملة، مارس ابن جيّ التّأويل التّحوي في الآية السابقة، حين وجد "لبسا" أو "مخالفة" بين البناء الفعلي المنطوق للآية وبين بنيتها الأساسية التي تعكس قوانين النظام اللّغوي.

2.2. التوجيه:

يقترن مصطلح "التّوجيه" بمصطلح "التّأويل" التّحوي اقترانا مكينا، ذلك أنّه من أشهر المصطلحات التي تستخدم في تراثنا أحيانا بمعنى التّأويل⁶، على اعتداد أنّ التّوجيه التّحوي هو ذلك التحليل الذي يتغيّ الموازنة بين الجملة النصّية والقاعدة على شاكلة الآراء الأربعة - التي تقدّم ذكرها - التي حاولت توجيه العدول عن الجمع إلى الأفراد في آية الحج، إلّا أنّ هناك فارقاً دقيقاً بين التّأويل والتّوجيه يكمن في أنّ التّأويل يمارس حين تكون هناك مغايرة مطلقة بين القاعدة والتركيب اللّغوي، في حين أنّ التّوجيه التّحوي يلجأ إليه، سواء أكانت مغايرة أم لم تكن، وبذلك يتحدّد التّوجيه بأنّه أعقد من التّأويل، ولهذا قالوا: (كل تأويل هو توجيه والعكس ليس صحيحاً)⁷.

وبناء على ذلك، فاستعمال وسيلة توجيه في موضع ما من التّركيب النصّي، لا يعني بالضرورة أن يكون هناك تعارض أو تصادم مع القاعدة، على نحو ما فعل ابن جيّ في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 8].

حاول ابن جيّ توجيه قراءة "حمزة الزيّات الكوفي"، الذي قرأ (الأرحام) بالجرّ، مخالفاً قراءة جمهور القراء بالنصب (الأرحام). لقد أنكر المبرّد (ت 275هـ) قراءة "حمزة"، وذهب أبعد من ذلك، حين قال: (لو صلّيت خلف إمام يقرأ بالجرّ لحملت نعلي ومضيت)⁸.

على اعتداد أنّه (المبرّد) يؤمن بالقاعدة التي تقول أنّه لا يجوز عطف الظّاهر (الأرحام هنا) على المضمّر (الهاء في به)، وقد أكّد الزمخشري هذا الحكم التّحوي في سياق حديثه عن آية سورة النساء، يقول (والجرّ في هذه الآية ليس بسديد، لأنّ الضمير المتصل متّصل باسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكأنّا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتّصال، فكما اشتدّ الاتّصال لتكراره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجر ووجب تكرار العامل، كقولك مررت به وبزيد)⁹.

وعلى خلاف هذه النظرة، اتخذ جمهور الكوفيين قراءة "حمزة" حجة لهم مع ما ثبت من كلام العرب، وقد نقد مذهبهم ابن جني الذي خرّج الآية بقوله: (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه أبو العباس المبرد)، ثم قال موجّها هذه القراءة: (لحمزة أن يقول لأبي العباس: إني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور والمضمر، بل اعتقدت أن يكون فيه "باء" ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت في تقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمر به، ولا أنزل عليه)¹⁰، وقد خرّجها غيره على غير هذا.

وحاصل الكلام أن التوجيه عند أعلام النحو العربي القديم يمارس قياساً إلى مبدئين "الاستشهاد" و"القواعد" التي قدّمت من الناحية النظرية اعتماداً على أجناس كلامية تمتلك التحقق الاجتماعي وهذا في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً، إلا أن هذا الأمر اختلف من الناحية العملية، حيث شدّدوا في الأخذ بالقراءات القرآنية، واضعين لها شروطاً معينة، محتجّين لها بالشعر الجاهلي، الذي كان له النصيب الأوفر في الاحتجاج دون غيره، لأنّه منح لهم المنهجية التركيبية التي مكّنتهم من فهم اللغة القرآنية وفهم أبعادها الدلالية، بكونها نمطاً نصياً له خصوصية معينة تجعل القرآن الكريم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وفي هذا الصدد يختلف تعامل ابن جني مع القرآن الكريم قياساً إلى تعامله مع أشعار ما بعد الاستشهاد إذ أنّه -أي القرآن الكريم- "يتخير له ولا يتخير عليه"¹¹.

لذلك احتجّ لجميع القراءات التي ينبغي أن تحمل على أحسن إعراب وأجمل تركيب، ذلك أنّ كلامه سبحانه وتعالى هو أفصح الكلام، فلا يجوز فيه ما يجوز في الأشعار وغيرها من سلوك التقادير والتقدير البعيدة عن الأغراض المركزية التي يصاغ لها الكلام.

لقد اعتدّ ابن جني بالقراءات القرآنية عامّة بما فيها الشاذّة للاحتجاج لها، بعد انتشار كتاب ابن مجاهد (السبعة في القراءات)¹² واعتدّ النحاة أنّ ما عدا هذه السبعة يعدّ شاذّاً¹³.

وعلى ضوء ذلك، أجاز مسائل كثيرة اعتماداً على الشعر والقراءات القرآنية باعتبارها نصّاً نوعياً يغيّر مغايرة مطلقة الأنواع الكلامية الأخرى.

فقد كانت نظريته إلى القراءات القرآنية نظرة مخالفة لأقرانه، الذين قلّ اعتمادهم عليها في مجال الاحتجاج. كما ينبغي أن ننبه إلى أنّ شدوذ القراءة لا يعني الطعن فيها من حيث الاستشهاد بها في اللغة والنحو وغيرها من علوم العربية، حيث أنّ "كلّ ما ورد أنّه قرأ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"¹⁴، وبهذا المنظور أولى الأهمية للقراءات الشاذّة في أوّل كتاب المحتسب¹⁵، دون أن ينتصر لها، إذ أنّه استطاع أن لكثير منها على الوجه الذي يحميها من الشذوذ ويقويها في الآن معاً، وذلك بذكر ما يناسبها من الشواهد واللغات أو القياس¹⁶.

الذي ترضى عنه القواعد والأساليب العربية الفصيحة، أمّا ما عزّ عليه تخريجه (ابن جني) وامتنع عليه التوجيه لا يلتفت إليه مطلقاً.

1.2.2 . وسائل التوجيه:

للتأويل والتوجيه أدوات متعدّدة منها:

الزيادة، الحذف والتقدير، التقديم والتأخير، الحمل على المعنى، التّضمنين.

أ- الزيادة:

وجه ابن جنيّ علّة زيادة الكلام في قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43] بأنّها توكيد التعدي¹⁷، وذلك أنّ الأصل برأيه "إن كنتم تعبرون الرؤيا"، وبناء على ذلك فإنّ زيادة التعديّ لحروف معيّنة داخل التّركيب أو داخل نفس الكلمة في مواضع مفردة، كاللام أو الياء فيما أصله مفعول به¹⁸، ومثاله تقدّم ذكره.

ب- التقدير والحذف:

إنّ التقدير لغة يدلّ على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته¹⁹. كما تناوله صاحب اللّسان²⁰ بشكل ينطبق مع معناه الاصطلاحي الذي يقتضي شأنه "ردّ الشيء إلى أصله"²¹ لضرورة تقتضي ذلك. والتقدير -وفق هذا الاعتبار- يمارس في ضوء مستويات اللّغة كلّها (حرف-كلمة-جملة) في ضوء تقسيم النحاة اللّغة إلى أصول وفروع وأبواب نحوية، فما جاء على أصل حاله لا يُسأل عن علّته ولا تقدير فيه، وما خرج على أصله وجاء على غير ما تطرّد عليه نظائره فهذا يُسأل عن علّة خروجه برده إلى أصله بالتقدير. وعلى هذا المنحى ضّعّف ابن هشام قول بعضهم في قوله تعالى (وأشربوا في قلوبهم العجل) لتقديرهم "حبّ عبادة العجل" ليقول: والأولى تقدير الحبّ فقط²².

- الحذف: تنطلي هذه الظاهرة على المتكلّم الذي يستعمل الحذف لأسباب معيّنة، كحذف حرف مستقلّ؛ كحروف الجرّ أو غيرها، أو حذف حرف من الكلمة الأصلية، أو حذف الجار والمجرور أو المضاف أو المضاف إليه، والفعل وغيرها من العلة التي تحذف.

ولقد وظّفه ابن جنيّ كثيراً في تأويل الفصول والفروق: وهي المواضع والأمثلة التي يفصل فيها بين الأجزاء المترابطة على نحو متلازم، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، مثل يقول في هذا السياق: (وعلى الجملة فكّلما ازداد الجزءان اتّصالاً قوياً قبح الفصل بينهما)²³.

وقد كان يرى -في ضوء هذا الكلام- أنّ الجار والمجرور والظرف والظرف بالنسبة لمتعلّقهما في حكم بعض الصلّة أو الصلّة نفسها بالنسبة للموصول.

ويترتب عن هذا، أنّه كما لا يجوز الفصل بين الصلّة ولا أيّ شيء منها على الموصول²⁴ بأجنبي فإنّه لا يجوز أيضاً تقدير الصلّة ولا أي شيء منها على الموصول -كما يرى ابن جنيّ-²⁵.

وينتج عن هذا، أنّه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور أو الظرف وبين متعلّقهما بأجنبي، ولا تقديم واحد منهما على متعلّقه أيضاً، لأنك "تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه

فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"²⁶، وقد مثل لهذا بقوله تعالى ﴿إِنَّهُوَ عَلَى رَجْعِهِ

لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطّارق: 8-9] حيث أنّ الظرف (يوم) متعلّق بالمصدر (رجعه) وفصل بينهما بالخبر

(لقادر) وهذا الفصل لا يجوز من جهة نظره، لأنّ الظرف من صفة المصدر، وفي هذا الأمر ينبغي الاحتياط لهذا العدول

لأنّ "المعنى هنا مقتضياً له والإعراب مانعاً منه"²⁷، ويتمّ هذا بتقدير ناصب بنصب الظرف، يدلّ عليه المصدر المذكور،

والتقدير هو: يرجعه يوم تبلى السرائر²⁸.

وعلى هذا كان المنوال كان التأويل والتوجيه بالحذف والتقدير من أحد وسائل التأويل والتوجيه، وذلك لامتداد مجالتهما وتعددها.

ج- التقدير في تأويل التقديم والتأخير:

تناول أبو الفتح عثمان ابن جني قوله تعالى ﴿وَكَاْنُوا فِيْهِ مِنَ الزّٰهِيْنَ ۝۲۰﴾ [يوسف : 20]. تقدّم في الآية الجار والمجرور (فيه) وهو من صلة اسم الفاعل (الزاهدين) و"أل" هي الموصولة والتقدير برأيه: "وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين"²⁹.

فإن وظيفة الحذف في حالة الفصول والفروق والتقديم والتأخير وممارسة التقديم فيهما —على الأغلب— تنحصر في تصحيح تشويش رتبة، وإقامتها مقامها الأصلي من وجهة نظر ابن جني، وبعض النحاة الذين اعتمدوا على الاتجاه المحايث انطلاقاً من التمييز الذي أقامه سيبويه بين الكلام المستقيم والكلام المحال، وعلى هذا استخدم التحليل النحوي وعوّّل كثيراً على الحذف والتقدير في موضعين هما: الفصل بين الصلة —أو ما يتعلّق بها— وبين الموصول بأجنبي، وتقديم الصلة أو أي شيء منها على الموصول.

ولعلّ التقدير في هذه المواضع يبتعد عن مقولة التعارض بين الإعراب والمعنى الذي ألحّ عليها، ذلك أنّ مواضع الظرف والجار والمجرور لهما اعتبارات خاصّة أبان عنها علماء التفسير القرآني.

وعلى الجملة، اعتمد الحذف والتقدير في المواضع —التي تقدّم ذكرها— باعتبارها وسيلة مهمّة من وسائل التأويل والتوجيه لأنّه لا يكلف الجملة شيئاً، و يُستجلب من خارجها، في ضوء أنّ المتكلّم مارس هذا الحذف لأسباب معيّنة، قد يكون الاختصار أو طول الكلام من أهمّها؛ ومن زاوية أخرى فإنّ الحذف يمنح للتحليل النحوي مساحة أوسع لاختيار العنصر المحذوف المتناغم مع القاعدة وسنن النظام اللغوي.

د- الحمل على المعنى:

توارد مصطلح الحمل وما يقترب من معناه عند سيبويه في أكثر من موضع، وقد ذكره ابن جني في قوله: "الحمل يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقل...، وكما أنّ الحمل على الأكثر فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى"³⁰.

ويبدو من كلام سيبويه وابن جني أنّ المقصود به هو القياس الذي عرف به النحو كلّهُ، من زاوية ردّ جميع ما خرج عن أصل بابه إلى بابه الذي يختص به حرصاً على استمرارية القواعد واطرادها، وإرجاع ما انعدل عنها على مستوى الجملة إلى المعنى، كحمل كلمة "موعظة" على معنى الوعظ في قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ۖ﴾ [البقرة : 275] فذكر كلمة "موعظة" وهي مؤنثة حملاً لها على معنى الوعظ.

ومهما يكن الأمر، فقد اعتدّ ابن جني بهذه الظاهرة اعتداداً كبيراً بكونها عادة مألوفة وسنة مسلوكّة، نظراً لكثرة اللّغة وسعتها، وعليه حاجة أهلها إلى التصرّف فيها وفي أنثائها، إذ أنّ الحمل على المعنى هو فصيل من الجمل —بصفة عامّة— "كثير في العربية وفسيح"³¹.

وقد تساق نماذج كثيرة منه جرت عليها الأساليب في هذه اللّغة، يمكن إبرازها في هذه التّماذج والصّور.

(أ) تذكير المؤنث: وهو ردّ فرع إلى أصل، إذ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع (نفسه).

نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآَ الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُفْقِمُ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: 78].

أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 32]، فقد أراد بالرحمة: المطر.³²

(ب) تأنيث المذكر: هو ردّ أصل إلى فرع، وهو أذهب في التنكير والإعراب كما يقول³³، ومن أمثله قراءة من قرأ: (تلتقطه بعض السيّارة) (يوسف 10).

إنّ تأنيث فعل الفاعل المذكر (بعض) كما كان بعض السيّارة سيّارة في المعنى.³⁴

وبناء على ذلك، فهذا الأسلوب هو سنّة مسلوكة في العربية وعادة مألوفة غير مستنكرة إذ أنّه "أمر مستقر ومذهب غير مستنكر"³⁵.

وعلى الجملة، لقد خاض فيها كثيرا ووسّع مجالها واعتدّ بها ووظّفها في جميع تحليلاته منطلقا من مضمونها (الحمل على المعنى) الذي أبرزه أبو عمرو بن العلاء أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي في حكاية الأصمعي عنه "أنّه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي، فقال: نعم، ليس بصحيفة؟"³⁶.

إنّ الحمل على المعنى يقع موطنه في ضوء هذا الكلام في لفظ "كتابي" حيث حمل على معنى (صحيفة) بما هي لفظ مؤنث (محمول عليه)، وكما كان كذلك، فقد أخذ اللفظ الآخر المذكر (المحمول) (كتابي) هذا الحكم بالتأنيث، الذي تمثّل في إلحاق تاء التأنيث بفعل هذا اللفظ (جاءته)، وتأنيث الضمير العائد في الفعل الآخر (فاحتقرها)، وفي نسق هذا الاعتبار، عُرف الحمل على المعنى بأنّه "حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على معنى آخر، لشبه بين اللفظين أو التركيب في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما التّحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدلّ على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ليؤمن معها اللبس"³⁷.

واعتمادا على هذا المضمون، وظّفه ابن جيّ بوصفه أداة للتأويل والتّوجيه، حيث يكون الاصطدام بين التركيب والقانون المعيارى اللّغوي.

(ج) الضمير الرّابط: أجاز النّحاة المخالفة في الجهة (التبادل بين التكلّم والخطاب والغيبة) داخل الجملة ذاتها، إذا كان الضمير رابطا بين جملة الصلّة والاسم الذي يكون خبرا أو صفة لاسم سابق عليه.

وهذه المخالفة لوجوب التّطابق في الجهة في الضمير الرّابط بين جملة وأخرى - كما في العطف - أو بين جملة واسم - كما في التّعت - يسوغها النّحاة بالحمل على المعنى، ويشمل صورا كثيرة في جميع أجناس الكلام، إذ يتمّ الانتقال بين التكلّم والخطاب والغيبة، كما شغلت هذه الصّورة أحد فروع ظاهرة الالتفات لدى ابن الأثير.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: 7]. إذ جاءت لفظة "سمعهم" مفردة على خلاف القانون اللّغوي للسياق بين جمعين "قلوبهم" و"أبصارهم"، وكذلك قوله تعالى في قراءة الحسن: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 281]، فقد "انتقلت الآية من الخطاب إلى الغيبة"³⁸.

ومهما يكن الأمر، فقد شكّلت الظاهرة ملمحا أسلوبيا أساسيا في النحو القرآني وصرفه، وكان الحمل على المعنى هو السبيل الصواب الذي يوجّه به أبو الفتح عثمان ابن جني -وفق نظره- هذا الاستعمال، وإن كان الأصل (أي المطابقة) أقوى منه في الإعراب وأقيس.

فالحمل على المعنى انصرف إلى قسمين، اعتدّ به في الخصائص بكونه أداة توجيهية خالصة، وعدّل عليه في كتابه "المحتسب" بوصفه أداة تأويلية، ذلك أنّه قارب هذه الاستعمالات وفق السياقات اللغوية التي تحملها، حرصا منه على كشف الغرض والمعنى بحكم أنّه قوام التحليل، ذلك أنّ الاستعمال اللغوي "يصلحه أو يفسده معناه"³⁹.

هـ- التضمن: درس أبو الفتح مضمون التضمن في ضوء هذا النموذج الشعري، "قد قتل الله زيادا عني"⁴⁰. إنّ الفعل "قتل" هو الفعل متعد بذاته، ولا يتعدى بحرف الجر "عن" ولكنه لما ضمن معنى صرف أخذ حكمه وتعدى الفعل قتل بالحرف نفسه الذي يتعدى به صرف وهو "عن".

ويبدو أنّه قارب هذا المضمون من خلال عد ظاهرة من ظواهر الحمل على المعنى، إذ يقول فيما نحن بصدد: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر يتعدى بحرف آخر فإن القرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيدانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الفعل الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد كما هو في معناه"⁴¹.

لقد تمخضت هذه الوسيلة التوجيهية بالمفهوم الذي قدمه ابن جني عن مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، الذين يجيزون نبياة حروف الجر بعضها عن بعض، على خلاف البصريين وابن جني⁴². فالباء عند الكوفيين الذي معناها الالتصاق قد يخرج الى معنى السببية (اللام) كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 54] ، أي لاتخاذكم العجل، أو تخرج "الباء" الى معنى (من) كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: 6].

ومهما يكن الأمر، فإنّ مصدر الخلاف بين أعلام المدرسة البصرية وأعلام المدرسة الكوفية يكمن في متعلق الأداة، التي تتحدد بأنّها "لا تدل على معان معينة ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق"⁴³. وعلى هذا ينبغي أن نفهم أن التسويغ الذي قدمه ابن جني تأصيلا على أنّ التضمن لا يكون في الأداة (حرف الجر) ذاتها بل في الفعل المتعلقة به. إنّ البصريين بمنعون إنابة الحروف فيما بينها، ويؤولون ما ورد من ذلك بأوجه أهمها التضمن الذي عرّفه أحد الباحثين بأنّه "أن يؤدّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم"⁴⁴.

ولعل هذا المفهوم يتناغم مع التعريف الذي قدمه ابن جني والبصريون الذين يؤولون مثلا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى التَّائِسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: 2] ، بتضمن الفعل "اكتالوا" معنى فعل آخر هو "حكموا في الكيل"⁴⁵.

وعلى الجملة، تحدّث ابن جني عن ظاهرة التضمن في كتابه الخصائص ضمن باب "استعمال الحروف بعضها مكان بعض"، حيث ذكر أمثلة لما يراه الكوفيون من نيابة الحروف ، ثم قال: ولسنا ندفع أن يكون ذلك كذلك كما قالوا، لكننا نقول "إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع

وعلى كل حال فلا⁴⁶، ثم وضح بعد هذا المنحى الصواب الذي رآه لذلك إنما هو الفعل عن طريق تضمينه معنى فعل لآخر وأخذ حكمه لا القول بنيابته الحرف عن غيره، وهذا الحديث يؤكد أنّ التضمنين هو أحد الأوجه التأويلية المهمة الي عوّل عليها ابن جني في تخريج الكثير من الآيات القرآنية.

4. خاتمة:

استعان ابو الفتح عثمان بن جني بجملة من وسائل التأويل في تحليل الوظيفة النحوية للكلمات القرآنية في ضوء مبادئ عامة تنصرف إلى القاعدة والسياق اللغوي والمعنى الغرضي من خلال الاحتجاج لجميع القراءات القرآنية والاحتجاج بها في بعض الاحيان، حرصا منه على أنّ القرآن الكريم بجميع قراءاته يتخير له ولا يتخير عليه.

5- الهوامش:

¹ أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1986م، ج2، ص267.

² ينظر: حسين طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998م، ص92-93.

³ ابن جني، نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ محمد عيد، نفسه، نفسه.

⁵ محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط1، 1982م، ص317.

⁶ عبد السلام السيد حامد، تفسير الشعر عند ابن جني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2012م، ص186-187.

⁷ ينظر: أحمد مكّي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، دار القبلية للثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1983م، ص59.

⁸ ينظر: القرطبي (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1949م/1372هـ.

⁹ الزمخشري أبو القاسم محمد بن عمر (ت536هـ)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، د.ت.

¹⁰ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط3، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1986م، ص285.

¹¹ ابن جني، المحتسب، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1986م، ج1، ص53.

¹² ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص22.

¹³ ينظر: ابن جني، المحتسب، ج1، ص32.

¹⁴ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ص48.

¹⁵ ابن جني المحتسب، ج1، ص32-33.

¹⁶ ينظر: ج1، ص55، 254/2، 281، 282، 322.

- ¹⁷ ابن جني، الفسر (شرح ديوان المتنبي، تح: صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م، ط1، ج1، ص373-374.
- ¹⁸ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ج1/215.
- ¹⁹ ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ج5، مادة (ق د ر)، ص62.
- ²⁰ ابن منظور، مصدر سابق، مادة (ق د ر).
- ²¹ عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات الحديثة، ج1، ص217.
- ²² ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج1، ص584.
- ²³ ابن جني، الخصائص، ج2، ص392.
- ²⁴ ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1975م، ج302/1.
- ²⁵ ابن جني، اللمع في العربية، تح: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1979م، ص262.
- ²⁶ ابن جني، الخصائص، ج3، ص258-259.
- ²⁷ ينظر: ابن جني، نفسه، ص259.
- ²⁸ ابن جني، الخصائص، ص259.
- ²⁹ ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، دراسة وتحقيق: يسرى قاسم القواسمي، مخطوط رسالة ماجستير، مكتبة جامعة القاهرة، رقم 192، 1971م، ص489.
- ³⁰ ابن جني، الخصائص، ج2/261.
- ³¹ ابن جني، الخصائص، ج2/415.
- ³² ابن جني، الخصائص، ج2/412.
- ³³ نفسه، ج2/415.
- ³⁴ نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁵ ابن جني، الخصائص، ج1/237.
- ³⁶ ابن جني، الخصائص، ج2/415.
- ³⁷ عبد السلام السيد حامد، تفسير الشعر عند ابن جني، عالم الكتب، ط1، 2012م، ص207.
- ³⁸ ابن جني، المحتسب، ج1/145.
- ³⁹ ابن جني، الخصائص، ج2/435.
- ⁴⁰ ابن جني، الخصائص، ج2/437.
- ⁴¹ ابن جني، الخصائص، ج2/310.
- ⁴² المغني، ج1/111.
- ⁴³ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1983م، ص123-125.
- ⁴⁴ عبد السلام السيد حامد، تفسير الشعر عند ابن جني، ص216.

⁴⁵ مغني اللبيب، 111/1.

⁴⁶ نفسه.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، دراسة وتحقيق: يسرى قاسم القواسمي، مخطوط رسالة ماجستير، مكتبة جامعة القاهرة، رقم 192، 1971م.
- ابن جني، الفسر (شرح ديوان المتنبي، تح: صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م، ط1، ج1.
- ابن جني، اللمع في العربية، تح: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1979م.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ج5، مادة (ق د ر)،.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق د ر).
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ج1.
- أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1986م، ج2.
- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، دار القبة للثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1983م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1983م.
- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم.
- حسين طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998م.
- الزمخشري أبو القاسم محمد بن عمر (ت536هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، د.ت.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1975م، ج1.
- عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات الحديثة، ج1، موفم للطباعة، الجزائر.
- عبد السلام السيد حامد، تفسير الشعر عند ابن جني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2012م.
- عبد السلام السيد حامد، تفسير الشعر عند ابن جني، عالم الكتب، ط1، 2012م.
- القرطبي (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1949م/1372هـ.
- محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط1، 1982م.